أثر التطورات العربية على النظام الإقليمي العربي: رؤية استشرافية

أشرف فتحي سالم أبوعابدة

الملخص:

اتضح أن التطورات العربية التي شهدتها بعض دول النظام الإقليمي العربي ليست حدثاً عادياً يمكن تصنيفه وقراءته في إطار الهبات الاحتجاجية الشعبية التي تعرفها كل الشعوب، فبغض النظر عن مآله سيعيد رسم الخريطة السياسية للواقع العربي سياسياً واجتماعياً وربما جغرافياً؛ لذلك يصبح التفكير بترو في المستقبل القريب والبعيد من الضرورات الأساسية؛ حيث وضعت الدراسة عدة سيناريوهات لمستقبل النظام العربي، ورجحت الدراسة السيناريو الأول، سيناريو التكيف، انطلاقاً من استمرار صلاحية المقوم العربي، ارتباطاً باللغة والثقافة السائدتين في المنطقة، برغم الاختلافات الإثنية والطائفية.

Abstract:

Show that the Arab developments in some countries of the Arab regional system is not a regular occurrence can be classified and read in the context of popular protest giveaway that you know all the people, apart from the doomed will re-draw the political map of the Arab reality, politically and socially, perhaps geographically; So it becomes thinking Petro in the near future and distant from the basic necessities; where he developed a number of scenarios for the future of the Arab system study, suggested the study, the first scenario, the adjustment scenario, based on the continuation of the Arab-denominated expires, linked by language and culture prevailing in the region, despite the ethnic and sectarian differences.

المقدمة:

نشأت مؤسسة النظام العربي الأولى - وهي جامعة الدول العربية - وسط بيئة إقليمية ودولية مزدحمة بالصراعات الدولية، حيث إسدال الستار على التحالف المنتصر في الحرب العالمية الثانية وبدء الحرب الباردة دولياً، وفي هذا السياق فإن النظام الإقليمي العربي الذي يجمع بين سمتي القومية والإقليمية يمثل إطاراً مفيداً لفهم شبكة العلاقات المُعقدة في المنطقة. غير أن التحولات السياسية في الوطن العربي، من ثورات وحراك شعبي ورسمي، أثرت على التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ونتج عن ذلك أن النظام الاقليمي العربي قد جمد دوره في التوازن الإقليمي في المنطقة.

مشكلة الدراسة:

يمر النظام الإقليمي العربي بمرحلة بالغة الحساسية ليس فقط لأسباب داخلية تتعلق بتراكم مشاكله السياسية والاقتصادية والأمنية، وانتشار النشاط الإرهابي والعنفي على ساحته، وتسرب الخلافات إلى مؤسسات التعاون العربي المشترك، ودخول بعض دول المنطقة مرحلة تعاني فيه أوضاعها الأمنية من التوتر والإطراب. بل يرجع كذلك لتحديات خارجية تتصل بتداخل بعض القضايا المتفجرة على الساحة العربية مع تطورات استراتيجية دولية، ومحاولات بعض القوى الإقليمية والدولية المعنية استثمار هذا التداخل لصالح مواقفها من هذه التطورات.

من خلال ذلك نطرح التساؤل الرئيس الآتي: ما هي تداعيات الثورات العربية على النظام العربي؟ النظام الإقليمي العربي إلى أين؟ وما هو مستقبل هذا النظام؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع فهو قديم حديث في آن واحد، قديم في أصوله وجذوره وإدراك القيادة السياسية لخطورته وحديث في تداعياته على المنطقة العربية، لذا تحاول الدراسة تناوله برؤية استشرافية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل لتطورات الأحداث في المنطقة العربية ومن ثم طرح عدة سيناريوهات لمستقبل النظام الإقليمي العربي.

منهج الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى **الأسلوب الوصفي التحليلي**، كمنهج من المناهج المتبعة في دراسة ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة زمنية محددة.

ومن خلال الارتكاز على معلومات كافية ودقيقة من أجل الوصول إلى نتائج علمية وتفسيرها بطريقة علمية، إضافة إلى **أسلوب الدراسات المستقبلية**: في إطار استشراف مستقبل النظام الإقليمي العربي من خلال أداة السيناريو، والذي يسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، انطلاقاً من المعطيات المتوفرة.

نطاق الدراسة:

يتحدد نطاق الدراسة في النطاق الزماني والنطاق المكاني، على النحو التالي:

- **النطاق الزماني** ويتضمن فترة زمنية محددة، تبدأ من العام ٢٠١١م، حيث وقعت تطورات ما يسمى الربيع العربي، مع العلم أن الدراسة ستحاول مواكبة التطورات الحاصلة بعد هذا التاريخ وصولاً لنهاية عام ٢٠١٦.
- **النطاق المكاني** يمتد ليشمل دائرة الوطن العربي ومحيطها الإقليمي، والتي تمتد من المحيط إلى الخليج.

الدراسات السابقة:

من الدراسات التي سبق أن عالجت بعض نقاط دراستنا:

- **دراسة بعنوان: النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية.**[i]

يرى الباحث أن الأخطار المحدقة بالنظام الإقليمي العربي والتهديدات التي تحيط به اليوم ليست أموراً جديدة كل الجدة، فقد تعامل النظام مع مثيلاتها من قبل، وتمكن من مواجهتها والتعامل معها. وفي الختام يخلص الباحث إلى قدرة النظام العربي على احتواء التحديات الراهنة والحفاظ على مقوماته التنظيمية وهويته العربية من خلال تطوير الجامعة العربية ومؤسساتها وتوفير دور أكبر للتنظيمات الإقليمية داخله، لوقف التداعيات الانقسامية والتفكيكية لما يحدث للمنطقة العربية.

- **دراسة بعنوان: الوطن العربي ٢٠١٤: المزيد من التفكك.**[ii]

يرى الباحث أن مشهد الربيع العربي لم يبق على تلك الصورة الزاهية التي كانت في المشهد الأول؛ فقد طغت النزعة العسكرية في أغلب الدول العربية التي شهدت بذور الربيع العربي : كل ذلك أسهم في تشكيل هذه الحالة، إلى جانب تداخل مشهد الحركات الإسلامية ببعضها، أيضاً حالة الانشطار داخل هذه الحركات بين الإخوان المسلمين والسلفيين والجهاديين والصوفيين. وخلصت الدراسة إلى أن كل هذه العوامل راحت تدفع نحو احتمالات التمزق والتشتت بدلاً من التماسك والتوافق على قواعد للعيش المشترك.

وستحاول الدراسة مقاربة الموضوع من خلال الآتي:

اولاً: حالة النظام الإقليمي العربي:

نظراً لجملة التحولات والتغيرات التي يشهدها النظام العربي، الذي يعد إقليمه أكثر أقاليم العالم قابلية للتغيير والتحول؛ لما يحتويه من وحدات دولية مهمة،

وسياسات متباينة، ومصالح متناقضة، وثروات هائلة، وهويات متصارعة، وتطورات متسارعة تكشف بين الحين والأخر عن تحولات مهمة في بنية النظام العربي، وتفاعلاته، وفاعلية الإقليمين والدوليين؛[iii] لذلك شهدنا التحولات غير المسبوقة في النظام العربي حيث العلاقات تتبدل، والتحالفات تتغير، ونظم تسقط، وأُخرى تُهمش، وأعداء الأمس يصبحون، بين عشية وضحاها، أصدقاء اليوم. فلا ضابط لهذه التحولات ولا قاسم مشترك بينها سوى أنها جميعا تحدث في الإقليم العربي، الذي يعاني حالة سيولة مفرطة، وانفلاتاً متضخماً. في ضوء هذه الحالة، [iv] **نصبح أمام تساؤل كبير هو النظام الإقليمي العربي إلى أين؟**

١- خطوات ضرورية:

تواجه الدول العربية في الوقت الراهن مشكلات على مستويات عدة، يتصل بعضها بالواقع العربي ذاته وأوضاعه البينية، بينما تتعلق بقيتها بالعلاقة مع الآخر غير العربي سواء في المحيط الإقليمي أو النظام العالمي، ومن الملفت أن المشكلات العربية أصبحت – كلها تقريبا – عصية على الحل، إذ لم تعد مزمنة وحسب، بل أصبحت بمرور الوقت متفاقمة وتزداد تعقيداً؛ ما يجعل حلها أو حتى تجميدها عملية مستعصية لأنها تنتقل تدريجيا من حالة الصعوبة إلى وضع الاستحالة.[v]

فالطريقة العربية التقليدية في إدارة التحالفات والعلاقات موضوعة على المحك، ففي ظل الصعود الإيراني والتركي، والتدهور العربي، لم يعد كثير من الوقت متاحا أمام الدول العربية لتعيد النظر في حساباتها، وتراجع معاييرها ومنطلقاتها لتجدد سياساتها. **وفي هذا السياق هناك مهام عاجلة مطلوب التصدي لها بفاعلية وسرعة في المرحلة الحالية، ومن بينها:**[vi]

١- وضع مصفوفة عربية شاملة لمعايير التحالف والتنسيق بين العرب والأطراف الأخرى، بل بين العرب بعضهم البعض، على أساس جماعي توافقي. يراعي الاعتبارات القومية والوطنية في آن معاً، دون افتئات أيهما على الأخر.

٢- التوصل إلى رؤية عربية واحدة للأطراف الأخرى في المنطقة، أي العمل على وضع لائحة إدراكية (Perceptual Chart) لطبيعة ومصالح وأهداف وسياسات تلك الأطراف؛ والغرض من ذلك، التعرف قدر الإمكان على وضعية تلك الأطراف من منظور المصالح العربية العامة، أي تحديد ما إذا كانت تلك الأطراف مصدر تهديد أم مصدر دعم للمصالح العربية؛ ولما كان من الطبيعي أن تمثل تهديداً في حالات ودعماً في حالات أخرى - فمن الضروري أيضا تحديد تلك الحالات حتى يمكن وضع السياسات المناسبة والوسائل الناجحة في التعامل مع تلك الأطراف في كل حالة.

٣- فرز مناطق التداخل والتمايز بين الوطني والقومي، حتى يمكن للسياسات العربية تجنب الخلط بينهما، مع ملاحظة أن مساحات التداخل تزداد اتساعاً مع تداخل الملفات والاعتماد المتبادل والسقوط التدريجي والسريع للحواجز الفاصلة بين الداخل والخارج في كل المجالات.

٤- وضع ألية للمراجعة داخل النطاق العربي، لا من باب المُسائلة وإنما من قبيل الالتزام القومي بين دول ذات سيادة، بيد أن هذا يتطلب درجة أعلى من المكاشفة بين الدول العربية وبعضها البعض، ليس فقط على مستوى الحكومات والفعاليات الرسمية، لكن أيضا على المستوى الشعبي والإعلامي. فتخضع تلك المراجعة لشفافية إعلامية تضع الأطراف العربية غير الملتزمة أمام مسؤولياتها وأمام الرأي العام العربي.

والواضح ان هناك متطلباً مسبقاً يعد استيفاؤه شرطاً لنجاح تلك الإجراءات: وهو إحداث توافق عربي – عربي على حزمة المصالح والتهديدات الخاصة بالنظام الإقليمي العربي، بمنظور عربي يراعي الاعتبارات الوطنية والقومية معاً. فدون توافق – ولا نقول اتفاقاً – حول ماهية وحدود التهديدات التي

تتعرض لها الدول العربية فُرادى وجماعات، وماهية المصالح المطلوب تحقيقها فردياً وجماعياً - ستظل الإجراءات السابقة محض خيال، **ومن هنا سنتطرق إلى ضرورات الوحدة.**

٢- في ضرورة الوحدة :

لكل أُمة في أية مرحلة من تاريخها قضية كبيرة، تتوجه بالاهتمام إليها وتتطلع إلى تحقيق الهدف المتصل بها. وتكون أهميتها عادةً حصيلة مشاعر الشعوب وتفكير النخب وإيحاء الظروف المحيطة، ولقد كانت قضية الأمة العربية منذ ميلاد الوعي القومي المشتبك مع حركة التتريك، وإلى الأن، هي تحقيق هدف التوحيد القومي. لذلك فإن الوحدة ضرورة حيوية ووجودية للأمة العربية. وليس مصدر هذه الضرورة ما يقوم بين العرب – على اختلاف أقطارهم وطبقاتهم – من عوامل الاشتراك في اللغة والقيم الثقافية والموروث التاريخي والحضاري فحسب، بل تفرضها عليهم المصلحة المشتركة، وتحديات الحاضر والمستقبل في ميادين التنمية والأمن القومي وضرورات البقاء، مثلما يرتبط به القول "إن الوحدة القومية حق شرعي ومشروع للأمة العربية، لأنها تعرضت للتجزئة الاستعمارية، وجرى تقسيم وحدتها الجغرافية والبشرية بالعنف. وهي حين تناضل من أجل حقها في التوحيد القومي، فهي تفعل ذلك أُسوة بغيرها من الأُمم التي أنجزت وحدتها القومية. إن الوحدة العربية ليست ضرورية فقط لأنها أمة لها عوامل توحيدية من ميراث تاريخها، بل أيضا لأننا في عالم تتزايد فيه التكتلات الكبيرة كضرورة للمنافسة والبقاء. والوحدة ضرورة لسببين لا سبيل لإنكار ما ينجم عن فعلهما من أثار بالغة السوء بالنسبة إلى مستقبل الوطن العربي ومصير الأمة:

- **اولاً:** الوطأة الشديدة للتحديات الجديدة التي أطلقها زحف العولمة على العالم وفي قلبها تحدي الإطاحة بالحدود والأوطان، فليس أمام الوطن العربي لكف أثار ذلك الزحف الجارف للعولمة سوى الوحدة أُفقاً وحيداً وآلية دفاعية للبقاء.
- **ثانياً:** الفشل الذريع الذي منيت به الدولة القطرية في الإجابة عن معضلات التنمية والأمن والتقدم الاجتماعي.[vii]

٣- أثر غياب البعد القومي وفقدان البوصلة على مستقبل النظام العربي:

النظام الإقليمي العربي هو نظام قومي يُفترض أن يستند في تماسكه، إلى رابطة ولاء قومي واحد، ناجمة عن الشعور بالانتماء إلى كيان جماعي واحد هو الأمة العربية. وقد أدت هزيمة يونيو عام ١٩٦٧، إلى تراجع قومية النظام وضعف الإرادة السياسية العربية المشتركة، وعلى إثر ذلك تداعي النظام الإقليمي القومي العربي الذي شكل المحاولة الأخيرة للجم المجموعة العربية وإعطاءها صيغة سياسية مرحلية، وأهدافاً اجتماعية وتاريخية مقبولة للممارسة والعمل، وإعادة النظام العربي إلى عصر الأزمة المفتوحة).

ثم جاء غزو العراق للكويت ليسدد ضربة شبه قاضية للنظام العربي وبنائه المؤسسي، ولم تحاول الدول العربية التوصل إلى بدائل عربية لسد هذا الفراغ، لتُبقي على التماسك النسبي للنظام العربي؛ ومن ثم جاءت الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣، لتُقوض مقومات الدولة العراقية وإخراجها من إطار موازين القوى الإقليمية، بهدف تأمين إسرائيل، ولتعكس قمة اللامبالاة السياسية العربية؛ وقد أدى ذلك إلى مزيد من الانحسار للفكر القومي، وكان ذلك بمثابة اقتلاع الشجرة من جذورها، فوعي الأمة بذاتها يرتبط بوعيها بتاريخها وعناصر أصالتها ومقومات هويتها. فالحس التاريخي يزود الأمم بالشعور بوحدتها وبمصيرها المشترك وتضامنها، أما الحس بالاتجاه؛ فينتج عن اجتماع مجموعة من الدول تربطها رابطة الأمة على مشروع حضاري سياسي تتكاتف نخبها على تحقيقه وإن على مراحل. وفقدان الحس بالاتجاه لا يؤدي فقط إلى الضياع بل يصيب الأمة بالشلل وعدم القدرة على الرؤية والحركة.[viii]

وقد تواصلت حملات محاربة جهود تجديد الفكر القومي المستنير، وكان ذلك، بمثابة عبث بمقدرات الأمة وبوصلتها، بحيث تختلط عليها الاتجاهات وتغيب مرجعيات الاستناد والقياس، فتعثر المسار، وتبعثرت الأوراق وتشتت الرؤى وانفجرت التناقضات وتاهت خطوط القضايا القومية، بين ما هو جوهري وما هو ثانوي، وبُهتت الأهداف القومية الكبرى وضاعت وسط الخلافات العربية -

العربية العقيمة التي لا تنتهي؛ ونتيجة لانحسار البُعد القومي أصبحت كل دولة عربية تعيش وكأنها في جزر منعزلة عن الأُخرى، تكتفي شكلاً باجتماعات القمة الدورية بمن يحضر وتعمل على تقويض قراراتها عمليا، وعادةً تتخذ القمم العربية قرارات ذات بلاغة لفظية، لتعويض النقص في الفعل ومصدر الفاعلين، ولا يلتزم به أحد[ix]

ولذا لم يكن مستغرباً أن نلمس تزايد تصريحات المسؤولين التي تركز على سوريا أولاً أو مصر أولاً أو تونس أولاً ... إلخ. وجرى التعبير عن الخلافات العربية بين القادة العرب بخلافات لوغاريتمية غير مفهومة، تدفع الجميع إلى المتاهات وفقدان البوصلة. ووصلت بعض الدول العربية إلى حد الخروج من عباءة النظام الإقليمي العربي والانضواء في تحالفات إقليمية ودولية دون الخشية من أي رد فعل؛ مما زاد في مساحة الشقاق داخل النظام العربي؛[x] ولتغطية هذا الموقف المؤسف أصبح من السهل وصف العروبة بأنها أصل البلاء، ووصل الأمر إلى حد اتهامها بالتخلف والتعصب القومي إلى غير ذلك من حالات جلد الذات، وكان الهدف من وراء ذلك هو إثارة الصراع العربي حول الهوية القومية، حتى تتلاشى فكرة التضامن العربي ويتم دفنها في صحراء التبعية العربية. وبتراجع البُعد القومي، تراجع الاحتضان القومي للقضايا القومية، وفي مقدمتها الصراع العربي – الإسرائيلي وتفرعاته، وانعكست تلك الخلافات على الانقسام الفلسطيني.

٤- النظام العربي وإعادة التفكير:

نظرياً، يكاد النظام العربي يمثل نموذجا للنظم الإقليمية الفاعلة؛ ذلك أنه يفي بمعظم الشروط والمعايير التي يُفترض وجودها في أي نظام إقليمي، والتي تدور غالباً حول مجموعة من العناصر، فمنها على سبيل المثال: وجود شبكة معقدة من التفاعلات التوافقية التبادلية المنتظمة بين وحدات النظام، ووجود درجة من التجانس الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، ناهيك عن التقارب الجغرافي الاستراتيجي بين وحدات النظام، فضلاً عن توفر قدر من الإرث التاريخي

المشترك، بمكوناته المختلفة، بالإضافة إلى شعور عام بالهوية الحضارية التي تعبر عن رؤية النظام لنفسه وللعالم الخارجي.[xi]

وإذا كان النظام العربي قد حظي بمثل هذه الخصائص والمحددات، فإن ثمة مفارقة مهمة كثيراً ما لازمت النظام العربي، خصوصاً في لحظات التعثر والتأزم، وهي عدم التماثل بين أداء النظام العربي، وما يُفترض أن يُحدثه وجود مثل هذه العناصر، وهو ما دفع بالكثيرين إلى التساؤل، وربما التشكيك، في قدرة هذه العناصر على إفراز نظام إقليمي قادر على العمل بشكل فعال، وقد يذهب البعض أبعد من ذلك، حين يعتقد، أن العطب الكامن في أداء النظام العربي إنما مرده إلى وجود مثل هذه، من محددات التماثل والتشابه بين وحداته، والتي حلت محل محددات أخرى، كان يمكن أن تصبح أكثر تأثيراً في متانة النظام العربي.[xii] وقد يُفسر البعض هذه المفارقة بكون النظام العربي لم ينشأ على أساس وظيفي وإنما على أساس مصلحي، شأنه في ذلك شأن غيره من النظم الإقليمية، كالاتحاد الأوروبي، أو الأسيان، أو الاتحاد الإفريقي بوصفه نموذجاً أقرب للعالم العربي.

ومن خلال الدراسة، تُمثل خبرة السبعين عامً الماضية (١٩٤٥ – ٢٠١٥) دليلاً قوياً على حجم التحولات التي طرأت على النظام الإقليمي العربي، من حيث الإدراكات والأهداف والوظائف، وهي تحولات كان من المفترض لها أن تسير بموازاة **متغيرين أساسيين:**

- **الأول:** هو حجم التطور السياسي الداخلي في العالم العربي، وما يعنيه ذلك من تغيير في منطوق الوعي والإدراك لدي الشعوب العربية، ورؤيتها لدور النظام ووظائفه.
- **الثاني:** حجم التغيير الذي طرأ على البيئة الدولية، وتداعياتها على بنية النظام وفاعليته.

وفي كلا الحالتين، سار النظام عكس المتوقع له، وكان من المفروض، أن ينهض به كلا المتغيرين.

صحيح أن النظام العربي ربما أثبت كفاءة في مواجهة بعض الأزمات التي ألمت به منذ بواكيره الأولى، وفي المحافظة على استمراريته، وذلك على غرار أزمات عام ١٩٤٨عقب الهزيمة العربية الأولى، والثانية عام ١٩٦٧، مروراً بالثالثة "المعنوية" عقب توقيع معاهدة السلام عام ١٩٧٨، وانتهاءً بالحرب العراقية – الإيرانية عام١٩٨٠، بيد أن هذا كله لم يكن ليُخفِ كثيراً من عناصر الضعف والتحلل التي استمر مفعولها في السريان داخل بنية النظام العربي منذ نشأته وحتى الأن. دون أن نغفل الطبيعة الأيديولوجية والثقافية التي صبغت النظام العربي إبان مسيرته الطويلة، والتي لعبت دوراً في تعزيز المخرجات النهائية للنظام، كما لو كان هيكلاً متجانساً. ولم يكن الانشطار العربي الأول الذي أحدثه الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠سوى حجة كاشفة لفداحة الخلل الموجود في إدراك وحدات النظام لوظائفه وأهدافه ومصادر تهديده، وتوضيح ضعف الروابط الوظيفية البينية التي تشد أطراف النظام باتجاه عبور المأزق والعودة لوضع ما قبل الانكسار. وما بين الفاعلية والهذيان شهد النظام العربي نوبات يقظة، لم تكن لتعالج مرضه الخبيث، وفي الوقت نفسه لم يُبد استعداداً كافياً لمواجهة مرضه العُضال.[xiii]

لذا يمكن القول - ودون مبالغة - بأن معظم الأزمات التي مر بها النظام العربي، على مستوييه الجمعي والقطري، كانت تنحت من قدرته على العمل بوصفه نظاماً متناغماً، وكثيراً ما كان يتم التغلب عليها بشكل لا إداري وتحت ضغوطات الرابط العاطفي والنفسي، أكثر منه تعاطياً منهجياً على أُسس وظيفية – مصلحية تتعلق بطريقة عمل النظام، ومن ثم كفاءته. وهو ما أخفى كثيراً من جوانب القصور الجوهري الكامن في جسد النظام ذاته؛ ومبرر ذلك، أنه - ووفق المنطق العضوي لتطور أي نظام إقليمي - يُفترض أن تزيد كفاءة هذا النظام كلما زاد تعرضه للأزمات، وكلما زادت مساحة الانسجام والتفاهم بين إرادة أعضائه.
ومن التحليل السابق يتضح أن أوضاع النظام العربي اليوم تكشف أن قطاره وصل محطته الأخيرة، بيد أنه وصل مفككا دون عجلة قيادة، أو بوصلة طريق، وحتماً

دون ركاب. فالشعوب العربية أبعد ما تكون عن بنية النظام العربي، ولا تزيد ثقتها فيه عن الثقة في إمكانية تطبيق الديمقراطية في بلدانها، وهي كثيراً ما راهنت على قدرة النظام في تجاوز كبوته، والنهوض لتحقيق أحلام الأمة وتطلعاتها.

وهو ما جعل البعض يتساءل: هل يمكن أن يستمر النظام الإقليمي العربي في السنوات القادمة، بمنطق استمراره من قبل؟ وهل الأسباب التي مكنته من الاستمرار في الماضي، وساعدته على مقاومة مشاريع التذويب في أُطر إقليمية أكبر غير عربية، أو مشاريع إعادة التفتيت من الداخل – هل يمكن أن تستمر في المستقبل؟.

لذا فإن إعادة التفكير المنهجي في ديناميكية النظام العربي، ومدى كفاءة وحداته على العمل بشكل مترابط، باتت أمراً ملحاً وضرورياً كونه بديلاً عن الخروج من دائرة الفعل التاريخي، ذلك أن مستقبل أي نظام إقليمي يتحدد - أولاً - بقدرته على إدارة العلاقات بين وحداته، بما يجعلهم حريصين على الاستمرار فيه والارتباط به ويتحدد - ثانياً - بقدرة مؤسساته على التكيف مع البيئة العالمية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال إيجاد التوازن بين القدرات والموارد من جهة، والتطلعات والطموحات من جهة أخرى.

ولا تنطوي إعادة التفكير هذه على مجرد نقد للبنية الرسمية العربية، سواء ما تعلق منها بالهيكل المؤسسي للنظام ممثلا في الجامعة العربية، أو ما يتعلق بطبيعة النظم السياسية العربية ذاتها، فهذه ليست سوى قشرة خارجية لعناصر داخلية أكثر تأثيراً وحساسية تتعلق بحزمة الأهداف والروابط التي تجمع بين وحدات النظام، وما إذا كانت هذه الضفائر فقدت جدواها وقدرتها على حقن النظام بمبررات وجوده. أي أن يصار إلى إعادة تأسيس النظام الإقليمي العربي على أُسس أكثر متانة ومصيرية، تحتل مساحة مؤثرة في إدراكات وحدات النظام، بحيث لا يدور اهتمامها حول مصادر تهديد النظام فحسب، فهذه مهمة لاحقة، وإنما ترتبط أساساً بمصالح الأعضاء وتطلعات شعوبها.

ثانياً: سيناريوهات مستقبل النظام الإقليمي العربي:

ما يهمنا في هذا الإطار استشراف مآلات هذا النظام وما هي التحولات الممكنة في هيكليته وأهدافه، في ظل الحالة التي تعصف بمكوناته، وعما إذا كان يملك فرصاً للنجاة والتطور، أم سيصعب عليه تجاوز هذا المأزق بأقل قدر من الخسائر وإكمال مسيرته، حيث أثرت لوحة التعقيدات تلك التي تحيط بالنظام العربي وتعدد مصادر الخطر، واختلاف الرؤى والتوجهات - بعدم ظهور مبادرات مهمة بهدف إخراج النظام العربي من مأزقه الراهن، أو بلغة أدق إنقاذه ولعل أسباب ذلك ترجع إلى أن أطراف النظام العربي منشغلة بقضاياها الداخلية.[xiv]

وعند النظر في البدائل المتاحة واحتمالات المستقبل، **يمكن تصور أربعة سيناريوهات تَطرح نفسها مسارات يمكن اتباعها، والسعي لتحقيق ما يتناسب مع الحالة العربية، أو العمل على تحجيمها وتفاديه.[xv] والتي يمكن أن يتشكل وفقها النظام العربي في المرحلة المقبلة، حيث جاءت على النحو التالي:**

١- سيناريو التكيف:

ينطلق هذا السيناريو من قدرة النظام العربي على احتواء التحديات الراهنة، والحفاظ على مقوماته التنظيمية وهويته العربية، من خلال تطوير الجامعة العربية ومؤسساتها، وتوفير دور أكبر للتنظيمات الأقاليمية داخله، في ظل ظهور تحالفات سياسية جديدة، تجد في مصلحتها وقف التداعيات الانقسامية والتفكيكية لما يحدث في المنطقة العربية، والحيلولة دون وصول تأثيرها إلى مجتمعاتها،[xvi] ويرجح هذا السيناريو وجود كتلة من الدول العربية استطاعت احتواء التأثيرات المترتبة على الانتفاضات والثورات العربية، وأن تقلل من تأثيرها على أوضاعها الداخلية، وإن لم تلغها تماما. فمصر التي أنهت في عام ٢٠١٣ حكم تيار الإسلام السياسي، وما ترتب على هذا الحدث من عودة قوية لدور الدولة المصرية، يؤكد ذلك التعاون والتنسيق القائمان لمواجهة التهديدات الأمنية النابعة من الوضع الليبي على سبيل المثال. ومن الأرجح أن دول هذه

الكتلة سوف تسعى إلى ضم دول أخرى إليها، وإلى الحيلولة دون تعرض النظام العربي للتفكك أو الانهيار.

أيضا يتطرق هذا السيناريو، إلى الصورة التي خرجت بها داعش ومثيلاتها والتي تعتقد القبول لدى التيار العريض من الجمهور العربي، ويوضح أن خطابها السياسي لا يعبر عن مزاج الرأي العام العربي، فهو ليس دعوة لاستعادة الماضي، بل دعوة لمغادرة ركب التاريخ، لذلك فإن الشعور العام يرى داعش خطراً يتجاوز العراق وسوريا، ويمثل تهديداً للأمن القومي العربي. كما يدعمه ظهور موقف دولي يُعد داعش تهديدا للأمن والسلم الدوليين، حيث قرار مجلس الأمن الصادر في ١٥ أغسطس ٢٠١٤ وفق الفصل السابع والذي دعا إلى ضرورة حل التنظيم ونزع سلاحه والقضاء عليه.[xvii]

والملاحظ أن الصعوبة الرئيسية أمام تحقيق هذا السيناريو تبدو في مدى استعدادا الحكام العرب لإقامة مؤسسات إقليمية قوية تستند إلى مؤسسات دولية حديثة، كما يبدو في مدى استعدادهم لقبول تنفيذ برنامج للإصلاح السياسي في بلادهم. حيث تعد المشكلة الجوهرية في النظام العربي لا في تعديل في ميثاق الجامعة. بل في طبيعة نُظم الحكم السائد في البلاد العربية، واتسامها بالفردية، وغياب المؤسسية، ومثل هذا الوضع يمثل عائقاً أمام تطور مؤسسات النظام العربي. فليس من الطبيعي لنظام سياسي ينفرد فيه الحاكم باتخاذ القرار أن يلتزم بقرار أصدرته الأغلبية في الجامعة العربية، أو إحدى مؤسساتها، إذا كان مختلفا معه. في حين حرصت الدول العربية على عدم التخلي عن أي من اختصاصاتها للتنظيم الإقليمي بدعوى حفاظها على سيادتها، بينما كانت تُقدم الكثير من التنازلات في علاقاتها بالدول الأجنبية.[xviii]

٢- سيناريو الاتحاد:

وجوهر سيناريو الاتحاد أن يكون في الأزمة الراهنة لدول المنطقة، ما يدفع جزءاً من نُخبها السياسية والفكرية إلى طرح الاتحاد العربي، بوصفه سبيلاً

للخروج من الأزمة الراهنة، ومؤدي هذا التوجه: أنه مع ازدياد الإدراك بأزمة الدولة القطرية، وفشلها في تحقيق مهامها الأساسية، بما فيها حفظ كيان الدولة - فإن تجاوز هذا الوضع، من خلال الاتحاد قد يكون الاستراتيجية المُثلى للحيلولة دون الانزلاق إلى السيناريو الرابع وهو التفكك. وفي حالة هذا السيناريو، تكون الأولوية في الاتحاد للتعاون العسكري والاقتصادي. كما تفعل دول الخليج، باستمرار دورها في إعاشة اقتصاديات دول في المنطقة.[xix]

ورغم جاذبية هذا السيناريو فإنه يصعب تصوره في ظل الظروف القائمة حالياً، في العالم العربي ومع الأطر الفكرية السائدة، ونوعية القيادات الموجودة، فالطابع الشخصي لنُظم الحكم، والتمسك بمظاهر السيادة قد يحول دون تحقيق هذا السيناريو، بينما يمكن أن يكون هذا السيناريو هو محصلة تطبيق السيناريو الأول لعدة سنوات، وبروز ضرورة الاتحاد كآلية للتكيف مع التحديات، وهو خيار صعب أمام بعض القادة؛ لكنه يظل الخيار الأقل تكلفة بالنسبة لهم، ومقارنة باحتمال سقوط أنظمة وفقدان كيان الدولة الوطنية ونخبها السياسية.

٣- سيناريو الاندماج:

يقوم هذا السيناريو على انخراط دول النظام العربي وذوبانها في إطار إقليمي أوسع يضم دولاً غير عربية، وقد يستبعد بعض الدول العربية، مما يُفقد النظام الجديد سمة القومية، التي طالما ميزت النظام العربي عن غيره من النظم الأخرى.[xx] ويمكن أن يأخذ هذا السيناريو أحد مسارين فرعيين هما:[xxi]

أ. **النظام الإسلامي** من خلال الدعوة التي يتبناها عدد من تنظيمات الإسلام السياسي، وهي فكرة قديمة تعود إلى المفاهيم والتنظيمات التي ظهرت نهاية عشرينات القرن الماضي، بعد إلغاء الخلافة الإسلامية في تركيا عام ١٩٢٤، ومطالبتها بإحياء نظام الخلافة من جديد، ومن أمثلتها مجموعة من الدول الإسلامية، ضمت السعودية وإيران والمغرب فقد دعت إلى إنشاء **منظمة المؤتمر الإسلامي**، التي عقدت مؤتمرها الأول في المغرب عام ١٩٦٩، وتضم حالياً سبعاً وخمسين دولة. ومن أملتها كذلك محاولة الرئيس

أنور السادات إقامة جامعة الشعوب العربية والإسلامية. على إثر نقل مقر الجامعة العربية إلى تونس عام ١٩٧٩.

وقد تعددت أشكال هذه الدعوة متنقلة من بلد لأخر في السنوات القليلة الماضية، ففي مصر مثلاً، قرن حزب الحرية والعدالة – الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين – العروبة بالإسلام؛ ومن ثم ورد في برنامجه أن أمن مصر لا ينفصل عن محيطها الإقليمي والعربي والإسلامي، وأشار إلى **الوحدة العربية والإسلامية** وفي الاتجاه نفسه: أشار دستور ٢٠١٢، الذي صدر في ظل حكم الإخوان، إلى انتماء مصر العربي الإسلامي، والأمن العربي الإسلامي. كما أعلن تنظيم داعش **إقامة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا** في يونيو٢٠١٤، كما أعلنت منظمة بوكو حرام إقامة **الخلافة الإسلامية** في ولاية يورنوبشما شرق نيجيريا في أغسطس٢٠١٤. ومازالت هذه الفكرة تتردد في برامج أحزاب الإسلام السياسي في البلاد العربية والإسلامية. وراجت هذه الدعوة مع وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة في عديد من الدول العربية، ولكن حصاد هذه المشاركة كان بائساً فقد أدخلت بلادها في بحور من الفوضى والانقسام تارة - وانحرفت بمسار الثورة تارة أخرى، وأساءت إدارة شئون الدولة ثالثة؛ وألقى كل ذلك بظلال سلبية على مستقبل تنظيمات الإسلام السياسي على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط.

ب. **النظام الشرق أوسطي:** وهو الحلم الغربي الإسرائيلي، ويهدف إلى إعادة هيكلة المنطقة، وتوسيع نطاق الإقليم ليضم دولاً غير عربية بحيث ينشأ نظام إقليمي متعدد القوميات، وتعيش فيه صنوف شتى من الأديان والمذاهب والإثنيات الطائفية واللغوية، وبذلك تنتفي الصفة العربية للنظام الإقليمي من المنطقة وهو الشرعية السياسية التي تنشدها إسرائيل، ولإكساب المنطقة مسمى شرق أوسطياً. وفي هذا السياق: ترددت مشروعات الشرق الأوسط الجديد، والكبير، والموسع تلك التي طرحتها الولايات المتحدة منفردة أو مع

مجموعة الدول الثماني، ويمكن القول: إن ازدياد تأثير إيران وتركيا في الشأن العربي واستمرار إسرائيل في سياستها العدوانية يقود إلى أن تختل موازين القوى لغير صالح العرب، مع تفاقم حالة الفوضى في المنطقة، والتي تستدعي معها ضرورة تشكيل إطار إقليمي لمواجهتها، مع تشابك في المصالح الأمنية والسياسية بين أطرافه.[xxii]

وهذا السيناريو الفرعي يقابله الرفض العربي الشعبي لإسرائيل، وحتى الدول التي وقعت معاهدات سلام معها، بررت ذلك بأسباب عسكرية وأمنية، وحرصت على إبقاء علاقاتها معها في إطار المصلحة دون أن يؤثر ذلك في مفهوم الانتماء العربي؛ لذلك باءت المحاولات الغربية والإسرائيلية لطرح هذا النظام بالفشل. فلا يمكن تصور فرض هذا السيناريو من الخارج نظراً للفوضى التي يمر بها النظام الدولي في الوقت الراهن، ولوجود تناقضات بين أطراف مختلفة في الإقليم.

٤- سيناريو التفكك والانهيار:

ينطلق هذا السيناريو من أن الحدود السياسية التي رسمتها فرنسا وإنجلترا بعد الحرب العالمية الأولى قد تجاوزتها الظروف في ضوء الخبرة والممارسة، وعدم قدرة الدول العربية على تحقيق مهام التنمية الاقتصادية، والمشاركة الديمقراطية؛ لأن هذه الحدود لم يتم رسمها على أساس تاريخي أو اجتماعي؛ ومن ثم فإن تحقيق الاستقرار يتطلب رسم خريطة سياسية جديدة.[xxiii] بالإضافة لعدم فعالية النظام العربي وقدرته على مسايرة الأوضاع الراهنة، واحتمال هذا السيناريو يرتبط بدرجة كبيرة بتطورات الأوضاع في الشرق العربي وليبيا واليمن وسوريا ومآلاتها، إذ تُظهر ديناميكية الصراع في هذه المناطق أن المنطقة مازالت أمام صراع ممتد، ويرجح أن يعمل هذا الصراع على قلب التوجهات والانتماءات، وتصبح عملية ضبطها أمرا غير ممكن على الصعيد الداخلي للدول نتيجة تعدد الفاعلين واختلاف ولاءاتهم وانتماءاتهم. وفي هذه الحالة: يفقد النظام العربي مبرر وجوده، حتى على الصعيد الدولي، وذلك لعدم الحاجة للشراكة معه في القرارات

التي تخص المنطقة، أو بسبب غياب فاعليته بشكل نهائي، وعندها يتم اللجوء إلى أشكال أخرى من العلاقة مع مكونات المنطقة.[xxiv]

والملاحظ أن كل المروحين لهذا السيناريو يركزون تنبؤاتهم على تقسيم الدول العربية دون الإشارة إلى ما سوف يحدث لتركيا، وإيران وإسرائيل في ظل هذا الوضع. وفي هذا السياق لابد من الإقرار بمسئولية عدد كبير من حكومات الدول العربية، عن وصول المنطقة لهذا الوضع؛ فقد أدى التنافس على النفوذ فيما سمي عالمياً بالحرب الباردة الجديدة إلى تأييد هذه الدول لجماعات مسلحة دون تقدير لعواقب تنامي قوتها.

على أن هناك عقبات كبيرة تحول دون تحقق هذا السيناريو ليصبح بديلاً عن النظام الإقليمي العربي. منها: أنه لا توجد دولة عربية تؤيد أو تشجع هذا السيناريو. فمع أن بعضها تدخل في أكثر من مناسبة لدعم تغيير نظام الحكم في دولة أخرى أو لدعم الاحتجاجات الشعبية فيها - فإن أحداً منها لا يدعم صراحةً دعوات التقسيم أو الانفصال.

من هذه العقبات كذلك: أن هناك تخوفات تركية إيرانية من هذا التطور الذي سوف تكون له تداعياته على الوضع الداخلي في أنقرة وطهران، كذلك فإن حالة الفوضى تمثل خطراً مباشراً على دول الاتحاد الأوروبي المتوسطية، بسبب تدفق الهجرة غير الشرعية على شواطئها.

وأخيرا: فإنه ليس من المؤكد أن النظرة الاستراتيجية الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية تجد مصلحتها في تقسيم المنطقة، لأنه يمثل تهديداً مباشراً لمصالحها الاقتصادية وخاصة في أماكن النفط والغاز في الخليج. ويتضح أن هذا السيناريو يقود إلى حالة من عدم الاستقرار والفوضى والصراع بين الدول

والجماعات على الموارد والحدود. وبالتأكيد؛ فليس سهلاً – إذن - أن يُقام نظام إقليمي بديل، إلا نظام الفوضى، وانفراط العقد.

وترجح الدراسة السيناريو الأول، وتنطلق في هذا الترجيح من استمرار صلاحية المقوم العربي أساساً – وإن بقي معنوياً - وإن كان معنوي للنظام الإقليمي بحكم ارتباطه باللغة والثقافة السائدتين في المنطقة، برغم الاختلافات الإثنية والطائفية، ولا ترى أن الإقرار بالهويات الإثنية واحترام حقوقها معاد للعروبة.

إن استشراف المستقبل في حد ذاته أمر محفوف بالخطر، والأخطر عندما نتحدث عن منطقة تتسم بسيولة أوضاعها، وتغير مواقف أطرافها، وبعمق اختراق القوى الكبرى لها. وفي هذه الحالة تكون اختيارات النخب السياسية والفكرية، وأولويتها أحد العوامل المؤثرة في تشكيل المستقبل.[xxv]

وثمة أمران سيكون لهما أثر كبير في أي من السيناريوهات السابقة:

- **الأول:** هو الزمن الذي ستستغرقه الحروب القائمة في المنطقة العربية، فكلما طالت المدة الزمنية كلما كانت هناك ترجيحات أكبر للسيناريوهات السلبية بالنسبة للنظام العربي.
- **الثاني:** المآلات التي ستنتهي إليها تلك الحروب والإفرازات التي ستنتج عنها وخاصة على الصعيد الجغرافي، سواء لجهة تفكك بعض الدول، أو نشوء كيانات جديدة بديلة عنها ومدى وشكل ارتباطها الممكن مع النظام العربي، وطبيعة العلاقات التي ستربطها الكيانات الجديدة مع الدول من خارج الإقليم.[xxvi]

الخاتمة:

أظهرت التطورات في المنطقة العربية مدى ضعف النظام العربي، وبينت عمق الانقسامات التي يعاني منها، وأوضحت أنها تمثل شرخاً عميقاً في الكيان العربي لا يتعلق فقط بالجوانب السياسية والأيديولوجية، وإنما يتصل أيضاً بالمصالح والطموحات والارتباطات الخارجية، وهنا ظهرت الدول والحركات العربية في ساعة الخطر بهذا الموقف المنقسم والمتردي، حيث تكرست خطوط الانقسام بين هذه المحاور، وتصاعدت بينها حملات الاتهام والتخوين، وانشغلت الدول العربية بقضاياها الداخلية وبخلافاتها مع بعضها بعضاً.

وفي ضوء الحساسية البالغة التي يمر بها النظام العربي وضعت الدراسة عدة سيناريوهات لمستقبله تمثلت في: سيناريو التكيف، وسيناريو الاتحاد، وسيناريو الاندماج، وأخيراً سيناريو التفكك والانهيار، وترجح الدراسة السيناريو الأول، وتنطلق في هذا الترجيح من استمرار صلاحية المقوم العربي أساساً، بحكم ارتباطه باللغة والثقافة السائدتين في المنطقة، برغم الاختلافات الإثنية والطائفية، ولا ترى أن الإقرار بالهويات الإثنية واحترام حقوقها معاد للعروبة.

الهوامش و المراجع:-

١- على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الإنقسام والطائفية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٩٨، اكتوبر ٢٠١٤، ص٤٢,٤٨.

٢- وليد عبد الحي، الوطن العربي ٢٠١٤: المزيد من التفكك، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، ١٣/ يناير ٢٠١٤.

٣- أبوبكر الدسوقي، الشرق الأوسط إلى أين، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **السياسة الدولية**، العدد١٩٤، مجلد٤٨، أكتوبر٢٠١٣، ص٨.

٤- المرجع السابق، ص٦.

٥- سامح راشد، إدارة التحالفات في السياسة العربية، القاهرة: **شؤون عربية** (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، العدد١٤٤، شتاء٢٠١٠، ص٢٤.

٦- المرجع السابق، ص٣٢,٣٣.

٧- انظر: المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠١١، ص٦٥,٦٦. المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، فبراير ٢٠١٠.

٨- محيي الدين صبحي، هل تحل إسرائيل محل العثمانيين في المنطقة، الكويت **مجلة العربي**، العدد٤٥٣، أغسطس١٩٩٦، ص٣٠.

٩- حسن أبوطالب، غياب البعد القومي: هل أصبح الأمن القومي المشروع الغائب، **صحيفة الأهرام**، القاهرة،٢٠٠٩/٤/١.

١٠- خليل العناني، العرب والتحالفات الخارجية - هل اندثر النظام العربي، القاهرة: **شؤون عربية** (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، العدد١٣٣، ربيع ٢٠٠٨، ص٣٠,٣١.

١١- انظر: محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط١، ٢٠٠١،، ص٢٥.

١٢- التقرير الاستراتيجي العربي٢٠٠٥، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦، ص٤٠,٤١.

١٣- خليل العناني، النظام العربي من البنيوية إلى التفكيك: قراءة في انعكاسات الحرب الإسرائيلية على لبنان، القاهرة: **شؤون عربية** (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، العدد١٢٧، خريف ٢٠٠٦، ص٦٣.

١٤- للمزيد انظر: غازي دحمان، مأزق النظام العربي واستشراف مآلاته، القاهرة: **شؤون عربية** (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، العدد١٦٠، شتاء٢٠١٤، ص٨٧.

١٥- للمزيد انظر: محمد أنيس سالم، الدولة العربية في مواجهة تحديات الأمن الإقليمي: تقييم الأداء وتوقعات مستقبلية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **السياسة الدولية**، العدد٢٠٠١، مجلد٥٠، يوليو٢٠١٥، ص٩٠.

١٦- للمزيد انظر: غازي دحمان، مأزق النظام العربي واستشراف مالاته، القاهرة: **شؤون عربية** (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، العدد١٦٠، شتاء٢٠١٤، ص٩٠.

١٧- للمزيد انظر: على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٩٨، اكتوبر ٢٠١٤،، ص٤٥. محمد أنيس سالم، الدولة العربية في مواجهة تحديات الأمن الإقليمي: تقييم الأداء وتوقعات مستقبلية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **السياسة الدولية**، العدد٢٠٠١، مجلد٥٠، يوليو٢٠١٥، ص٩٠.

١٨- للمزيد انظر: محمد أنيس سالم، الدولة العربية في مواجهة تحديات الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص٩٠.

١٩- للمزيد انظر: مصطفى عبد العزيز مرسي، تطوير العمل العربي المشترك بين الأليات والمضمون، القاهرة: **شؤون عربية** (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، العدد١٤٣، خريف٢٠١٠، ص٢٠. انظر: محمد أنيس سالم، الدولة العربية في مواجهة تحديات الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص٩٠.

٢٠- للمزيد انظر: غازي دحمان، مأزق النظام العربي واستشراف مآلاته، **مرجع سابق**، ص٨٩.

٢١- للمزيد انظر: على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية، **مرجع سابق**، ص٤٦.

٢٢- للمزيد انظر: غازي دحمان، مأزق النظام العربي واستشراف مآلاته، **مرجع سابق**، ص٨٩.

- -Hass, Richard, The new Thirty Year War, **Project Syndicate**, 21July,2014.
- Yahiya, Maher, Three big trends that will reshape the Arab World, **National Interes**,11May,2015.

٢٣- للمزيد انظر: على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية، **مرجع سابق**، ص٤٧.

٢٤- للمزيد انظر: خالد الحروب، الثورات العربية والنظام العربي: التفكك وإعادة التركيب، القاهرة: **شؤون عربية** (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، العدد١٤٦، صيف٢٠١١، ص٢١. غازي دحمان، مأزق النظام العربي واستشراف مآلاته، **مرجع سابق**، ص٩١.

٢٥- للمزيد انظر: على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي في مواجهة مخاطر الانقسام والطائفية، **مرجع سابق**، ص٤٧.

٢٦- للمزيد انظر: غازي دحمان، مأزق النظام العربي واستشراف مالاته، **مرجع سابق**، ص٩١.